القوى الدولية المؤثرة في العلاقات العراقية - الايرانية

أ.م.د شيماء محمد جواد سهير صلاح محمود
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

الملخص

تؤثر في العلاقات العراقية الايرانية بعض القوى الدولية والمتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي وروسيا الاتحادية والصين، فأن لكل واحدة من هذه القوى سياسة خارجية معينة تجاه العراق وايران وهذه السياسة قائمة على أساس ما يتوافق من مصالح هذه القوى مما يجعل من هذه المتغيرات الدولية ذات تأثير على طبيعة العلاقات العراقية والايرانية، لذلك فقد تناول البحث دراسة هذه القوى الدولية ومدى تأثيرها على العلاقات العراقية الايرانية.

القوى (الدولية) المؤثرة في العلاقات العراقية – الإيرانية

1. الولايات المتحدة الامريكية :

مرت السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق وايران بعدة مراحل ، بالنسبة لايران فقد شهدت السياسة الخارجية الامريكية تجاه ايران حتى قيام الثورة الاسلامية سنة 1979 بداية لتوطيد النفوذ الامريكي ، هذا فضلا عن تدخل الولايات المتحدة الامريكية بشكل مباشر في تغيير الحكومة الايرانية بعد ان حاولت ان تخرج عن النفوذ الامريكي او تتبع سياسات اقتصادية ونفطية استغلالية، وبعد ان شهد قيام حركة ونشاطات داخلية ايرانية مناهضة للشاه الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية ادت في نهاية المطاف الى سقوط الشاه وقيام نظام جديد في ايران يدخل في عداء وقطيعة مع الولايات المتحدة الامريكية مما جعل الاخيرة تغير سياستها الخارجية تجاهها (1) .

اما بالنسبة للعراق فخلال تلك الفترة دخلت الولايات المتحدة في حلف بغداد سنة 1955 كعضو مراقب مع بريطانيا ، لكن مع تغير نظام الحكم في العراق سنة 1958 انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين (2) .

وعند اندلاع الحرب العراقية الايرانية سعت الولايات المتحدة الامريكية الى اعلان حيادها لان الحرب لاتؤثر على حلفاءها في المنطقة ، غير ان الموقف الامريكي لم يظل على وتيرة واحدة خلال سنوات الحرب ، بل تغير اكثر من مرة نتيجة لتطورات ونتائج المعارك العسكرية بين الطرفين ، حيث كانت الولايات المتحدة غير راغبة بان تحقق ايران انتصارا لان نظام ايران الجديد يمثل تهديدا خطيرا لاستقرار المنطقة والمصالح الامريكية الحيوية والمتمثلة بامدادات النفط وامن اسرائيل ، اما بالنسبة للعراق فقد سعت الولايات المتحدة الى دعم نظامه وعدته اقل تهديدا لمصالحها ، ولكنها بالتاكيد لم تكن ترغب في جعله حليفا او صديقا لها . [3]

ويمكن تحديد اربعة مراحل لموقف الولايات المتحدة من ازمة الحرب وهي:

1. المرحلة المبكرة من الحرب والمتمثلة بالحيادية النسبية الامريكية .
2. مرحلة الدعم التكنولوجي واقامة علاقات دبلوماسية مع العراق .
3. مرحلة دعم العمليات العسكرية ضد ايران .
4. مرحلة الهجمات العسكرية الامريكية ضد المنشآت العسكرية وغير العسكرية الايرانية.

حيث رأت الولايات المتحدة التفوق العسكري العراقي خلال السنتين الاوليتين من الحرب لذلك لم يكن لديها مبرر قوي في دعم العراق بشكل علني وبصورة فعالة وذلك ماميز موقف الولايات المتحدة من الحرب في المرحلة الاولى والتي امتدت من 1980 حتى نهاية 1982 .

اما المرحلة الثانية ، فانحصرت في (1983 – 1984) وهي الفترة التي شهدت تفوقا عسكريا ايرانيا كبيرا تمثل باستعادة ايران كل اراضيها التي سيطر عليها العراق خلال المرحلة الاولى ، وتراجع العراق الى خط الحدود الدولية ، وهو مادعا الولايات المتحدة الى اتخاذ موقف يتناسب مع تلك التطورات ، اذ رفعت مستوى التمثيل الدبلوماسي مع العراق الى مستوى سفارة ، وشجعت حلفاءها الاقليميين مثل (السعودية والكويت) لتقديم المساعدة والدعم الى العراق .

اما المرحلة الثالثة فقد جاءت بعد احتلال ايران لشبه جزيرة (الفاو) العراقية سنة 1986 والتي اتسمت بالتدخل العسكري الامريكي لصالح العراق ، وبداية العمليات العسكرية الامريكية الواضحة ضد ايران سنة 1987 ، اذ اشتملت على تواجد مكثف

لطائرات الهليوكوبتر وقيامها بمهمات استطلاعية في منطقة الخليج وقوات خاصة تضم سفن مراقبة .

اما المرحلة الرابعة ، فقد بدأت من خريف 1987 وحتى ربيع 1988 ، وفي تلك المرحلة قامت القوات البحرية الامريكية المتواجدة في الخليج العربي بمهاجمة عدة منصات للنفط الايراني واغراق سفن ايرانية (4) .

وبذلك كان هدف الولايات المتحدة الامريكية عدم انهاء الحرب مبكرا ، بل تركتها مشتعلة طيلة الثمان سنوات طالما هي محصورة بين العراق وايران ولم تؤثر في الامدادات النفطية للغرب (5) .

وفي فترة التسعينات عمدت الولايات المتحدة على توظيف احداث دخول العراق للكويت سنة 1990 لتحقيق اهدافها ومصالحها عبد قيامها بشن الحرب ضد العراق سنة 1991 مع التحالف الدولي ، وبصورة عامة تتمحور الاهداف الامريكية من هذه الحرب على:

1. احتواء القوة العراقية ، فهدف الحرب ينصب اساسا في منع بروز العراق كقوة مؤثرة لها الدور الاساسي في المخططات الامريكية في المنطقة ، والغاء أي دور سياسي واقتصادي واستراتيجي للعراق في المنطقة .
2. ضمان المصالح الحيوية الامريكية في منطقة الخليج والمتمثلة بالمصالح النفطية والتي تشكل اولى اولويات السياسة الامريكية في مرحلة مابعد الحرب الباردة .
3. الولايات المتحدة عمدت على توظيف هذه الازمة والحرب على العراق كوسيلة لغرض هيمنتها وقيادتها على منافسيها ، خصوصا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (6) .

وخلال تلك الفترة مارست الولايات المتحدة الامريكية سياسة (الاحتواء المزدوج) تجاه العراق وايران والتي اعلن عنها (مارتن انديك) سنة 1993 مساعد مستشار الامن القومي الامريكي ، والذي فسر فلسفة الاحتواء المزدوج تقوم على اتباع جملة وسائل من اجل محاصرة كل من العراق وايران ضمن نطاقهم الجغرافي ومنع توسعهم بكل الاشكال معتمدين بذلك على الوسائل العسكرية من خلال الوجود الامريكي المباشر في الخليج بعد حرب 1991 ضد العراق ، والوسائل الاقتصادية عبر فرض عقوبات اقتصادية صارمة على الدولتين ، وكذلك الوسائل السياسية من خلال سياسة الضغط والاحتواء التي استبدلت

عن سياسة التوازن، وكذلك من خلال حشد الرأي العام الاقليمي والدولي ضد الدولتين، وتقوم هذه السياسة على محورين اساسيين هما:

1. احتواء كل من العراق وايران .
2. عدم الاعتماد عليهما في التوازن الاقليمي المطلوب في منطقة الخليج العربي (7) .

حيث استطاعت الولايات المتحدة وبأسم الامم المتحدة ان تفرض نظام العقوبات الاقتصادية على العراق كما انها وبموجب الامم المتحدة اصدرت قرارات متعددة ضد العراق كان هدفها الاساسي ينصب في احتواء العراق وعزله عن مجريات الساحة الدولية(8) .

وكذلك الحال بالنسبة لايران حيث تم فرض عقوبات اقتصادية ضدها والتي تمثلت بمجموعة من الاجراءات ومنها :

1. حظر تصدير البضائع والتكنولوجيا من الولايات المتحدة الامريكية الى ايران .
2. حظر أي استثمارات في ايران تقوم بها شركات امريكية او افراد امريكيون وعدم تقديم تسهيلات بهذا الشأن .
3. استمرار الحظر على استيراد بضائع وخدمات من مصدر ايراني الى الولايات المتحدة .

كما صوت (الكونغرس) لاحقا لصالح توسيع هذه العقوبات عبر فرض عقوبات اقتصادية حتى على الشركات الاجنبية التي تساعد ايران في الاستثمار النفطي كقولها ، وهو اقتراح تقدم به السناتور الفونس داماتو ، وعرف لاحقا عن تطبيقه سنة 1996 (بقانون داماتو) الذي يمنع أي دولة ان تستثمر في ايران بمبالغ تزيد عن(40) مليون دولار والا تعرضت هي نفسها لعقوبات اقتصادية (9).

وقد توترت العلاقات العراقية الامريكية على نحو اكبر في سنة 1998 بعد ان قامت الولايات المتحدة الامريكية ولبريطانيا بتوجيه ضربة عسكرية جوية بدأت في 16/ديسمبر/1998 واستمرت لمدة اربعة ايام ، وذلك بسبب ماوصفته الولايات المتحدة بعدم تعاون العراق مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الباحثين عن اسلحة الدمار الشامل في العراق ، حيث تركز القصف على اهداف متعددة في بغداد ، وقد تم الحاق ضرر كبير بالبنى التحتية العراقية ، وسقط عدد كبير من الضحايا خلال هذه العملية (10).

وقد استغلت الادارة الامريكية احداث الحادي عشر من ايلول 2001 كونها فرصة تصفية حساباتها مرة اخرى مع العراق ، مستندة الى مجموعة اسباب كـأمتلاك العـراق اسلحة الدمار الشامل وعد انصياعه لقرارات الامم المتحدة ، فقد اعتبرت بـأن العـراق يشكل تهديدا للسلام والامن الدولي ، لذلك اعلنت الولايات المتحدة الحرب على العـراق سنة 2003 [(11)] .

وخلال تلك الفترة شهدت العلاقات الايرانية الامريكية توترا كبيرا فوجود الجـيش الامريكي على الحدود العراقية الايرانية ، ناهيك عن ازمة الملف النووي الايراني الـذي يعد من الملفات التي اثرت على طبيعة السياسة الخارجية الامريكية تجاه ايران بعد 2003 فتصاعدت الاتهامات المتبادلة بين الجانبين ، فقد اتهمت الولايات المتحدة ايران بزعزعة الامن في العراق وانها تقوم بتزويد العراق كميات ضخمة من الاسـلحة ، فقـد صـرح المتحدث باسم وزارة الخارجية (محمد علي حسيني) ردا على الاتهامات الامريكية قائلا : (ان مثل هذه الاتهامات لا اساس لها ، وهي سبيل للتهـرب مـن مسـؤوليات الحكومـة الامريكية الممثلة) ، واستمرت العلاقات بين الطرفين على هذا النحو [(12)] .

اما العلاقات العراقية الامريكية فقد اختلفت عما كانت عليـه قبـل 2003 ، فقـد دخلت منعطفا جديدا تمثل بتوقيع الاتفاقية الامنية بين الطرفين في حزيران سـنة 2008 والتي قضت في شطرها الاول بانسحاب تدريجي للقوات الامريكية من العـراق تكتمـل بانسحاب لتلك القوات في شهر كانون الاول 2011 ، وقد رحبت الولايات المتحدة بالدور السياسي العراقي على المستوى الدولي برعايته للمفاوضات النووية بين ايران واعضـاء مجلس الامن في اطار مايعرف بمفاوضات (5+1) ، (مجموعة الـدول الخمـس دائمـة العضوية في مجلس الامن + المانيا) التي جرت في شهر ايار 2012 ، حيث كان التنسيق بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ووصل الى مستويات مهمة تجعل مـن العـراق فاعلا مهما في هذه المفاوضات [(13)] .

وبعد تموز 2015 دخلت العلاقات الايرانية الامريكية مرحلة جديدة بعـد ان تـم الاتفاق بين ايران ومجموعة (5+1) والتوصل الى اتفاق نهائي حول البرنـامج النـووي الايراني ينص على رفع العقوبات الدولية عن ايران بما فيهـا (العقوبـات الاقتصـادية والمصرفية)، مقابل تخليها عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي[(14)].

– يتضح مما سبق بأن سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق وايران سياسة قائمة على اساس مصالحها الخاصة ، فالولايات المتحدة الامريكية تخشى وجود علاقة تقارب بين العراق وايران لانها ترى في ذلك تهديدا لامنها واستقرارها ، لذلك تحاول تحجيم أي دور لهما في المنطقة ، خصوصا مع امتلاك العراق وايران لامكانيات وموارد نفطية وموقع جيوبولتيكي مهم يؤهلها للعب دور بارز على الساحة الدولية . فالسياسية الامريكية هدفها احتواء ايران فهي الهدف الثابت في الاستراتيجية الامريكية ، بغض النظر عن الوسيلة التي يمكن من خلالها احتواء هذه القوة ، اما العراق فتعده الولايات المتحدة اقل خطرا وخصوصا بعد عام 2003 .

2. الاتحاد الاوربي[*]: ان الاتحاد الاوربي لايمكن ان يتجاهل الاهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية التي يمثلها العراق وايران ، فالاحتياطات النفطية والغازية الضخمة التي يمتلكها العراق وايران كان لها اثر كبير على وجود مصالح اقتصادية هائلة لاوربا في كلا الدولتين .

بالنسبة لعلاقة العراق مع الاتحاد الاوربي فقد شهدت السياسات الاوربية مواقف متغيرة تجاه القضايا التي يمر بها العراق ، ففي الحرب العراقية – الايرانية سارعت عموم دول الاتحاد الاوربي الى اعلان الحياد مابين الطرفين المتمارسين شأنها شأن الغالبية العظمى من دول العالم ، الا ان ذلك لم يمنع من ان تتحول تلك الحرب الى سوق السلاح من قبل الدول الاوربية اذ رأت فيها فرصة مناسبة لتصريف منتجات شركاتها لصناعة السلاح ، فلجأ العراق الى سوق السلاح الفرنسي وقد ساعده في ذلك طبيعة ، العلاقات الدولية مع فرنسا سواء بالاسلحة الدفاعية ام الهجومية ، خاصة في مجال الصواريخ مثل صواريخ (اكسوسيت) و(ارمات) المشوشة للرادارات ، هذا فضلا عن الشركات الالمانية التي سعت الى تصريف بضائعها الحربية لكل من العراق وايران ، وسعت لتطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية اذ
سعت الشركات الالمانية الى تصدير بضائع مختلفة الى دولتي الحرب مثل السيارات والمعدات الصناعية والزراعية، فضلا عن الانشطة الاقتصادية المختلفة ، والبنوك والشركات الاستثمارية وغيرها، رغم اعلانها التزام سياسة الحياد التام للحرب بين الطرفين .

ويمكن القول ان الموقف الرسمي لمجموعة الدول الاوربية بين الحـــرب يرتكــز على مجموعة من النقاط التي تمثل المحور الذي تتحرك فيه تلك السياسات ومن اهمها :

1. الحياد المطلق ازاء كلا الطرفين مع الاحتفاظ بنوع من التوازن بينهما .
2. التمسك بقرارات الامم المتحدة على انها الحل الوحيد القادر على ايقاف تلك الحرب .
3. العمل ضمن الاطار الجماعي للمجموعة الاوربية قدر الامكان فيما يتعلــق بطــرح المبادرات المختلفة لانهاء الحرب [15] .

ثم جاءت احداث ازمة الخليج في اب 1990 وما ترتب عليها من استخدام القــوة العسكرية في وقت كانت فيه البيئة الدولية والعلاقات الدولية تمر بمرحلة التغيير الجذري فيما يخص القطبية الدولية او الهرمية التقليدية التي سادت العالم في عقد التسعينات مــن القرن الماضي ، اخذت ملامح القطبية الاتحادية تتضح من خلال بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى ولذلك فقد جاءت احداث حرب الخليج الثانية 1991 في مرحلة حرجة وبالغة الاهمية وهو ماجعل عملية التعاطي معها من قبل معظم الاطراف يقوم علــى ادارة تلــك الازمة بالشكل الذي يتلائم مع استراتيجيتها واهدافها بعيدة المدى ، فقد سارعت (بريطانيا) الى تاييد الموقف الامريكي ، وقامت بارسال قواتها العسكرية الى منطقة الخليج العربي ، فضلا عن الدعم والاسناد الدبوماسي ، فقد مثلت بريطانيا التيار المتشــدد الــداعي الــى مساندة الولايات المتحدة عبر العمل العسكري المباشر وكذلك الحال بالنسبة لـــ(فرنسا) والتي ساهمت ايضا بارسال وحدات عسكرية مهمة الى الخليج العربــي، الا ان الــدول الاوربية الاخرى لم تكن لديها ردود افعال موحدة ، ففي الوقت الذي دعت فيه كــل مــن (بريطانيا – وهولندا) من دون تحفظ الى ارسال قوات عسكرية الى الخليج ، كانت كــل من (المانيا والبرتغال واليونان والدنمارك) حددت التزاماتها في التحضير للحرب ، بينما اكتفت (ايرلندا) بالسماح بتحويل الطائرات الامريكية في مطار (شانون) و(لوكســمبورغ) بالاسهام المالي في المجهود العسكري [16] .

وخلال تلك الفترة شهدت العلاقات الايرانية – الاوربية تطــورا كبيــرا ، حيــث اسهمت احداث حرب الخليج الثانية في تفعيل اهمية العامل الايراني في سياسة العديد من الدول الاوربية بوصفه البديل العلمي لتراجع الدور العراقي، وخصوصا في مجال تــوفير النفط والمبادلات السلعية ، وقد برز الاستعداد الايراني واضحا للتعاون مع الاوربيين في مختلف المجالات فالسوق الايرانية كانت بحاجة الى الصناعات والبضائع الاوربية وبقية

المجالات الاخرى ، من اجل ذلك وجدت دول الاتحاد الاوربي من ايران خلال تلك الفترة ساحة مهمة للتحرك السياسي والاقتصادي والامني ، واحدى المناطق المهمة في اسيا التي توفر حيزا مهما للتعامل معها في ضوء ضعف التواجد الامريكي ان لم تقل انعدامه في الساحة الايرانية (17) .

فالعامل الاقتصادي ولاسيما النفط والاسواق يعد عاملا مهما في تبني سلوك سياسي اوربي غير متشدد نحو ايران ، وتعد سنة 1992 نقلة نوعية في تاريخ العلاقات الايرانية – الاوربية حيث بدأ الطرفان في توسيع حجم العلاقات ، وبدأت مظاهر الانفراج وتبادل الزيارات بين الطرفين وقد بدأها رئيس الوزراء اليوناني (قسطنطين يسو فاكيس) سنة 1992 حيث كان اول رئيس وزراء من دول اتحاد الاوربي يزور ايران منذ الثورة الايرانية ، وقام الرئيس النمساوي (توماس عليستل) بزيارة مماثلة لطهران في العام نفسه، وقام ايضا مساعد وزير الخارجية البريطاني بزيارة طهران وكان الهدف من هذه الزيارات تطبيع العلاقات بين الطرفين .

ومع ذلك لم تدم تلك العلاقات بين الطرفين . حيث تدهورت العلاقات بين ايران والمانيا ثم بدول الاتحاد ككل اثر قضية اعتقال طهران لرجل الاعمال الالماني (هيملون هونر) ، وزاد تدهور العلاقة اغتيال اربعة اكراد من المعارضة الايرانيين في برلين سنة 1992 ووجه الاتهام الى الحكومة الايرانية بتدبير عملية الاغتيال على اثر ذلك قامت دول الاتحاد الاوربي بسحب سفرائها من طهران ، وفي سنة 1993 القت السلطات الالمانية القبض على احد الايرانيين بتهمة التجسس لمصلحة ايران ، وتوجهت بالاتهام الى الحكومة الايرانية فادى ذلك الى زيادة تدهور الامور بين الطرفين (18) .

وقد بذلت بعض الاوساط الاوربية ولاسيما (ايطاليا) جهودا كبيرة من اجل اعادة العلاقات مع ايران ، وبالفعل تحقق ذلك وقامت دول الاتحاد الاوربي باعادة سفراءها الى طهران ، وكادت العلاقات الايرانية الاوربية تتوتر ثانية اثر اعلان الرئيس الامريكي الاسبق (بيل كلنتون) سياسة (الاحتواء المزدوج) للعراق وايران بوصفهما مصدرين لتهديد السلام والاستقرار في العالم ، الا ان دول الاتحاد الاوربي رفضت التعامل مع هذه السياسة ، وبذلك الموقف حاولت اوربا من خلال موقفها الرافض لهذه السياسة ان لها القدرة على المضي في مسار اكثر استقلالية في القرار السياسي الخارجي الاوربي عن الولايات المتحدة الامريكية(19).

وبعد وصول الرئيس الايراني (محمد خاتمي) الى السلطة سنة 1997، تطورت العلاقات الايرانية – الاوربية بعد ان اعلن الرئيس الايراني في السنة نفسها عن (حوار الحضارات) والذي دعا من خلاله انه ليس لايران أي عقدة مع أي دولة ، وبذلك دخلت العلاقات مرحلة مهمة وقد تجلت من خلال الزيارات المتبادلة التي قام بها مسؤولون اوربيون الى طهران ، كان اولها وزير الخارجية الايطالي (لامبر توديني) وعلى اثر هذه الزيارة استغلت ايطاليا رئاستها الدورية للاتحاد الاوربي واصدرت قرارا يلغي القرار الخاص بمنع الزيارات المتبادلة بين ايران ودول الاتحاد الاوربي ، وقام (محمد خاتمي) بزيارة روما سنة 1999 وتوصل الطرفان الى توقيع الكثير من الاتفاقيات المشتركة ، الى جانب ذلك شهدت العلاقات الايرانية – الالمانية تطورا واضحا فقد قام الرئيس الايراني بزيارة برلين سنة 2000 وعدت هذه الزيارة نقطة التحول الاساسية في مسار علاقة ايران والمانيا [20] .

ونتيجة للتطور الحاصل في العلاقات الثنائية اعلنت دول الاتحاد الاوربي عن رفضها ادراج ايران ضمن (محور الشر) الذي اعلنه الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش، وبهذا الموقف فان الاتحاد الاوربي تبنى سياسة اوربية مستقلة عن القرار السياسي الامريكي . ويمكن تحديد اهم الاسباب التي دفعت الاتحاد الاوربي الى تطوير علاقته مع ايران منذ بداية التسعينات هي :

1. السعي الاتحاد الاوربي للعب دور محوري على مسرح العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي .
2. سعي دول الاتحاد الى عدم ارتباط القرار السياسي الاوربي المشترك بالقرار السياسي الامريكي كمحاولة منها لاعادة بناء منظومة علاقاتها الدولية .
3. تعزيز الرغبة الاوربية في الانفتاح تجاه ايران ، وخصوصا بعد تولي محمد خاتمي للسلطة .
4. اصرار دول الاتحاد الاوربي على عدم ترك الولايات المتحدة تنفرد في معالجة مشكلات المنطقة ولاسيما تزايد دورها بعد حرب الخليج سنة 1991 [21] .

اما بالنسبة لموقف دول الاتحاد الاوربي بشأن الحرب الامريكية على العراق سنة 2003 ، فقد انقسمت المواقف الاوربية الى فريقين متعارضين تماما:

الاول: قادته بريطانيا ، وانضمت اليها كل من اسبانيا وايطاليا والبرتغال ودول اخرى الذين ايدوا التوجهات الامريكية ، واعلنوا مشاركاتهم بقوات عسكرية فضلا عن تقديمهم المساعدات اللوجستية للقوات الحليفة.

الثاني: قادته فرنسا ، وانضمت اليها كل من المانيا وبلجيكا واليونان ودعو الى ضرورة اتخاذ الوسائل الدبلوماسية في حل الازمة .

واختلفت مواقف ومصالح المعسكرين المؤيد والرافض للحرب الامريكية ، ففي الجانب المؤيد (بريطانيا) المؤيدة بشكل كامل لموقف الحرب، اما التأييد الاسباني والايطالي فكان اكثر تحفظا ويمكن فهم موقف الدولتين الاخريين في اطار محاولتهما التأكيد على استقلاليتها في وجه المحور الفرنسي الالماني في القارة الاوربية ، اما دول اوربا الشرقية فلها دوافعها الخاصة (فبولندا وجمهورية التشيك والمجر فضلا عن جمهوريات البلطيق) تسعى جميعها لتوظيف علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة .

وفي الجهة المقابلة تمركزت الدول المناوئة للحرب والتي ضمت فرنسا والمانيا وبلجيكا وبدرجات اقل اليونان والترويج والسويد على عدم مشروعية استخدام القوة العسكرية الا بعد استنفاد الوسائل كافة وبترخيص واضح من الامم المتحدة (22) .

وقد عقدت دول الاتحاد الاوربي قمة في اليوم الذي اعلنت فيه الولايات المتحدة الامريكية بدء العمليات العسكرية على العراق تضمنت استعداد دول الاتحاد الاوربي لتقديم المساعدات الاساسية للشعب العراقي ، ولعل ابرز تداعيات الحرب على اوربا انها احدثت انقساما في المواقف الاوربية وانعكس ذلك على فاعلية هذه الدول ازاء الازمات الدولية حيث انفردت الولايات المتحدة الامريكية باتخاذ قرار الحرب والاحتلال من دون التشاور مع حلفائها الاوربيين (23) .

ويمكن تحديد دوافع الدول الاوربية المعارضة للحرب بالاسباب التالية:

1. التمسك بمعالجة الملف العراقي تحت مظلة الامم المتحدة للحفاظ على النظام الدولي والقانون الدولي وعدم فتح الباب مستقبلا لمزيد من الانفرادية الامريكية في ادارة النظام الدولية وتهمش الدول الاوربية هي منطقة الشرق الاوسط .
2. ان دول الاتحاد الاوربي بدأت ندرك انعكاس الاحتلال العراق على عدم الاستقرار في المنطقة العربية وبالتالي على امنها ، ولاسيما انها تشكل امتدادا جغرافيا للشواطئ الاوربية ، هذا فضلا عن المصالح الاقتصادية اذ ان الطاقة النفطية تشكل عصب

الاقتصاد للدول الصناعية الاوربية ، كما ان المنطقة العربية تمثل سوق واسع للبضائع الاوربية [24] .

وخلال فترة الاحتلال الامريكي للعراق ظهر الخلاف بين ايران والاتحاد الأوربي سنة 2003 بسبب البرنامج النووي ، وتم اجراء مفاوضات بين الجانب الاوربي للوصول الى حل لهذه الازمة، لكن العلاقات بين الجانبين تدهورت اكثر مع وصول الرئيس الايراني الاسبق (محمود احمدي نجاة) الى السلطة ، حيث تصاعدت الازمة السياسية حول البرنامج النووي وخصوصا بعد ان الغت ايران الاتفاقيات التي عقدت سنة (2003 – 2004) بشأن تعليق نشاط البرنامج النووي الايراني ، لذلك تم فرض عقوبات اضافية على ايران من قبل الاتحاد الاوربي الى جانب العقوبات المفروضة عليها من جانب الامم المتحدة [25] .

وعلى الرغم من ان هذه الخلافات بين الجانبين الا ان الاتحاد الاوربي استمر في مساعيه للوصول الى حل معقول لهذه الازمة يرضي جميع الاطراف حفاظا على مكانتها بين دول العالم ككتلة ادربية بحسب لها حساب ، هذا فضلا عن مصالحها الاقتصادية في ايران والمتمثلة بمصادر الطاقة [26] .

اما بالنسبة لعلاقة العراق مع الاتحاد الاوربي بعد فترة الاحتلال الامريكي، فقد شهدت تطورا كبيرا حيث تم تعيين السفيرة (جاناها يستلوف) كممثلة له في العراق وممارسة نشاطات تتعلق بتحقيق المصالح الثنائية المشتركة ، فاتفاقية الشراكة تم توقيعها مع الاتحاد الاوربي شملت مجالات متعددة من التعاون (كالتجارة والاقتصاد وحقوق الانسان ومكافحة الارهاب والسياحة) ويرى الاتحاد الاوربي ان العراق يعد من اهم بلدان الشرق الاوسط في مجال الاستثمار في القطاع النفطي ، اذ ينتج العراق اليوم مايقارب (3) مليون برميل يوميا ، وهذا ما يشجع الشركات الاوربية في التنافس للحصول على عقود في هذا القطاع ، فضلا عن ذلك فان العراق بحاجة ماسة للخبرات الاوربية خاصة ان الشبكات الكهربائية انجزت معظمها من قبل شركة سيمنس الالمانية [27] .

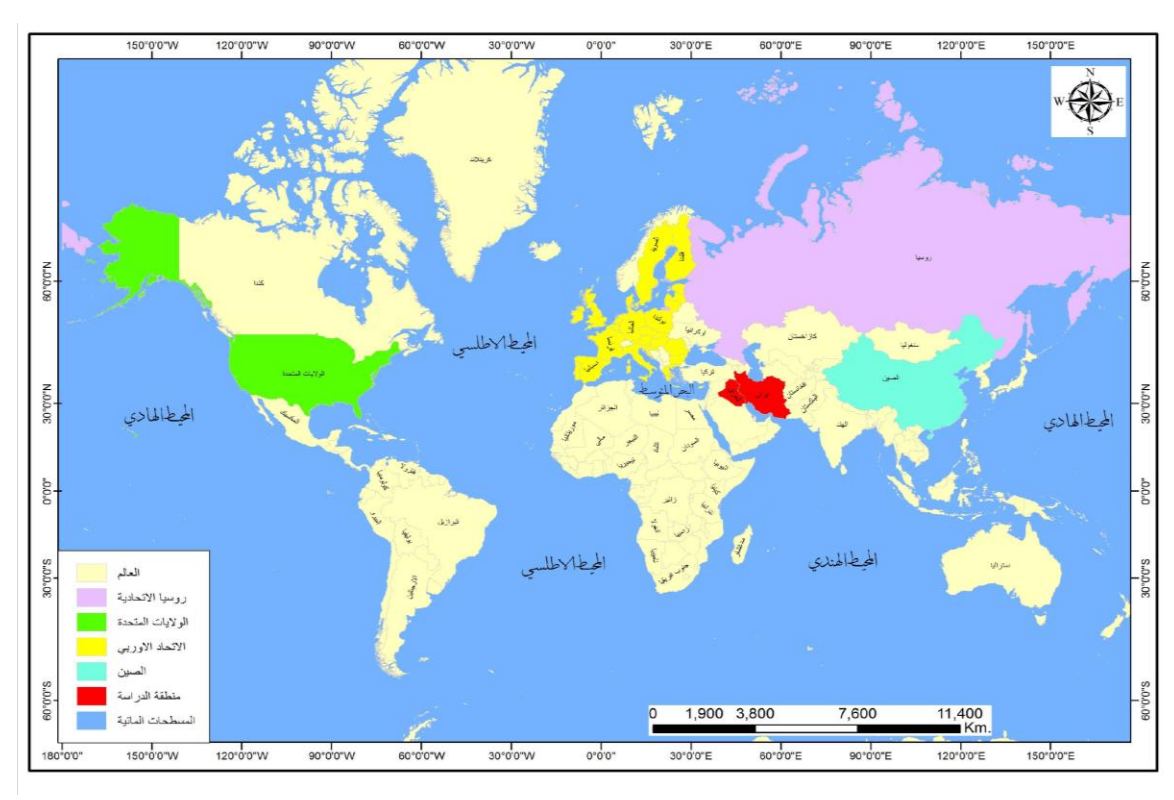
وقد اصدر الاتحاد الاوربي ورقة الاستراتيجية المشتركة للسنوات (2011– 2013) والذي كشف فيها عن التزامه في التخطيط للسنوات القادمة ، شملت التركيز على المساعدة في بناء المؤسسات الحكومية وسيادة القانون ومشاريع محددة ترمي الى توسيع

نطاق الحصول على الخدمات العامة والاجتماعات ومعالجة المشكلات البيئة التي تــؤثر سلبا في القطاعات العامة كالزراعة والصحة والتعليم (28) .

– يتضح مما تقدم بأن سياسة الاتحاد الاوربي تجاه العراق وايران مرت بحالات من التقارب والتباعد ، ولكنها بصورة عامة بصورة عامة مرهونة بالقرارات التي تتخذها الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق وايران ، باستثناء بعض الحالات التي تحاول فيها دول الاتحاد الاوربي ان تكون ككتلة مستقلة ذات ثقل في الساحة الدولية وبانها تســتطيع العمل بمنعزل عن السياسة الامريكية ، ولكن بالشكل الذي لايتضـــارب مـــع مصـــالحها ويجعل منها قوة معادية لامريكا . ينظر للخريطة (1) .

خريطة (1)

موقع العراق وايران بالنسبة لقوى الكبرى في العالم



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على: www.Google earth.com

3. روسيا الاتحادية :

عند الاشارة الى علاقة روسيا مع كل من العراق وايران، نجد ان العلاقة بين هذه الاطراف الثلاثة اتسمت بعدم الاستقرار والثبات ، وسبب ذلك يعود الى طبيعة المصالح السياسية التي تسود هذه العلاقة ، فعندما تكون المصالح قائمة يكون هنالك تقارب، وعندما تكون المصالح غائبة يكون هناك فتور في العلاقة [29].

بالنسبة للعراق فقد بدأت العلاقة الرسمية بين العراق والاتحاد السوفيتي (سابقا) في سنة (1944) ، عندما وصل ممثل دبلوماسي من جمهوريات الاتحاد السوفيتي الى بغداد ، وتاخرت الحكومة العراقية في ارسال ممثلها الى موسكو ، وذلك لان العراق كان متوجسا من اقامة علاقة مع الاتحاد السوفيتي والسبب يعود الى ان العراق كان واقعا تحت الاحتلال البريطاني الثاني (1941 – 1947) ولم تكن بريطانيا راغبة في وجود تقارب عراقي سوفيتي ، لذلك العلاقة بين الطرفين كانت هشة خلال تلك الفترة وتوقفت بعد ان وقع العراق على اتفاقية (حلف بغداد) سنة (1955) وهذا يعني ان السوفيت ارادوا من خلال اقامة علاقة مع العراق سحبه الى المعسكر الشرقي يجعله منطلقاً للسوفيت في المنطقة العربية ، الا ان السوفيت وبعد سقوط النظام الملكي في العراق سارعوا الى الاعتراف بالحكومة التي تم تشكيلها سنة (1958) واعيدت العلاقة الدبلوماسية بين الطرفين وتم تعيين سفير عراقي في موسكو ايضا ، وتطورت العلاقات العراقية السوفيتية بشكل افضل في بداية التسعينات وتم عقد معاهدة سنة 1972 والتي بموجبها حصل العراق على دعم اقتصادي وعسكري من الاتحاد السوفيتي[30].

اما بالنسبة لايران فقد شهدت العلاقة بين الطرفين جملة من التطورات والتغيرات فقد تميزت بالتطور تارة والفتور تارة اخرى ، لكن خلال سنة (1921) تم توقيع معاهدة بين الطرفين والتي ارست هذه المعاهدة حجر الزاوية في العلاقات الايرانية – السوفيتية[31] .

ورغم ان بنود هذه المعاهدة قد تضمنت تنازل الاتحاد السوفيتي لايران عن الكثير من الامتيازات مثل مؤسسات السكك والموانئ ودوائر البرق وغيرها ، وتعهد الطرفان بموجب احد بنود المعاهدة بالامتناع عن جميع اشكال التدخل في الشؤون الداخلية للجانب الاخر ، فان

اخطر ماتضمنه هذه المعاهدة هو حصول الاتحاد السوفيتي على حق نقل قواتها الى داخل الاراضي الايرانية واتخاذ الاجراءات العسكرية الضرورية للحفاظ على امنها اذ ما تهددت من قبل طرف ثالث تعجز ايران عن ابعاده ، وهذا ماسمح للحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية باستخدام الاراضي الايرانية لتوصيل الذخائر والاسلحة الى الجبهة السوفيتية عندما قام الالمان بالهجوم عليهم سنة 1941 وتم عزل (رضا بهلوي) عن العرش بعد ان اتهم بتاييد الالمان حيث تولى العرش بعده ولده (محمد رضا بهلوي) سنة 1941 وبموافقة بريطانية – سوفيتية ، وبعد انتهاء الحرب بانتصار الحلفاء تقدمت الحكومة الايرانية بمذكرات للحكومة السوفيتية والبريطانية والامريكية تطالبهم باجلاء قواتهم من ايران وحدث ذلك فعلا ، لكن السوفيت تباطؤا في الانسحاب كما عملوا على اقامة كيانات سياسية تدين لهم بالولاء في مناطق تواجدهم مثل جمهورية (مهاباد)[*] الكردية وبجمهورية اذربيجان وتوترت العلاقات بين ايران والاتحاد السوفيتي بشكل اكبر عندما اعلنت الحكومة الايرانية سنة 1955 انضمامها الى (حلف بغداد) والذي اوضح السوفييت ان هذا الحلف يؤثر بخطورة في العلاقات السوفيتية الايرانية.

وفي اوائل الستينات بدأت العلاقات تتحسن بين الجانبين وكان النفط والصناعة والعلاقات التجارية في المجالات التي شملها هذا التطور ، حيث وقع الطرفان سنة 1966 اتفاقية لتصدير الغاز الايراني الى الاتحاد السوفيتي كجزء من صفقة اقتصادية كبيرة ، وقد تم ايضا في سنة (1975) التوقيع على اتفاقية غاز ثلاثية بين ايران والاتحاد السوفيتي مع كل من المانيا الغربية وفرنسا والنمسا[32] .

ومع اندلاع الحرب العراقية – الايرانية وضع الاتحاد السوفيتي في موقف لايحسد عليه ، حيث ان موسكو كانت تحرص على ضمان الاستقرار على حدودها الجنوبية ، لذلك عملت على توطيد علاقاتها بالدولتين المتحاربين من خلال تبادل الزيارات الرسمية وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية بينهما وبين كل من ايران والعراق ، كما قامت بتمويل عسكري للطرفين ، وترى الحكومة السوفيتية ان وقف تزويد الدولتين المتحاربتين يجب ان يتم من قبل جميع الاطراف المصدرة للاسلحة وليس من جانب الاتحاد السوفيتي فقط ، وان قيام الاتحاد السوفيتي بوقف اعداد أي من الطرفين المتحاربين بالاسلحة يعني انحيازا للطرف الاخر ، لكن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وايران بدأت بالتوتر سنة (1983)عندما قامت السلطات الايرانية بابعاد (18) دبلوماسيا سوفيتيا ، واعتقلت زعماء

حزب (تودة) الشوعي الايراني ، والحياد الذي تبنته موسكو خلال سنوات الحرب بدأ بالتغير بشكل كبير وخصوصا مع مطلع سنة (1987) ويتضح ذلك مع موافقة الحكومة السوفيتية على تاجيرنا ناقلاتها النفطية للكويت والتي تعتبرها ايران طرفا رئيسيا في الحرب نتيجة لدعمها للعراق ، وان موافقة موسكو على الطلب الكويتي يعني قبولها لان تصبح طرفا رئيسيا في الحرب وعليه هاجمت زوارق حربية ايرانية سفينة شحن سوفيتية في مياه الخليج قبالة ساحل دبي والحقت اضرارا مادية كبيرة، لذلك حافظت الحكومة السوفيتية على القيام بدور المحور العسكري الرئيسي للعراق بقية سنوات الحرب (33) .

اما بالنسبة لموقف الحكومة السوفيتية من حرب الخليج الثانية فقد ايدت قرار مجلس الامن رقم (660) الذي يدين دخول العراق للكويت ويطالب بالانسحاب وايدت ايضا قرار (661) وسار الاتحاد السوفيتي في طريق فرض العقوبات الاقتصادية التي قررتها الامم المتحدة من خلال مجلس الامن وساير الولايات المتحدة في سعيها نحو حصار العراق ، بهدف الحصول على المساعدات المرجوة لمواجهة كوارثه الاقتصادية ، حيث كان يتطلع لضمان المساعدات الامريكية والغربية ، لكن الحكومة السوفيتية رفضت مسايرة الولايات المتحدة في فكرة استخدام القوة العسكرية لاجبار العراق على الخروج من الكويت ودعا الدول العربية لتكثيف جهودها في البحث عن الحل لهذه الازمة ، ورفضت الحكومة السوفيتية المشاركة في الانضمام مع قوات التحالف الدولي للحرب ضد العراق (34) .

وخلال تلك الفترة بدات العلاقات السوفييتية الايرانية بالتطور فبعد توقف الحرب العراقية الايرانية وسعي ايران لاعمار مادمرته الحرب ، مما دفعها ذلك الى اعادة النظر في

علاقاتها الخارجية ، فكان طريق موسكو مهيئا اكثر من أي طريق ، فتبادل الطرفان الزيارات واستمرت العلاقات على هذا النحو خلال فترة حكم (هاشمي رفسنجاني) الذي حرص على استكمال سياسة الانفتاح باتجاه المعسكر الاشتراكي ، وفي تلك الاثناء كانت طهران وموسكو تشعران بحاجة كل منها الى الاخرى ، فايران كانت بحاجة ماسة الى دعم سياسي ودولي وبناء ترسانتها العسكرية بعد سنوات الحرب الثمانية ، حيث وقع رفسنجاني مع (غورباتشوف) على صفقة سلاح بلغت قيمتها (5) مليار دولار ، اما حاجة موسكو من العلاقة مع طهران فتنحصر في نقطتين:

1- تعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي .
2- رغبة الاتحاد السوفييتي في مساعدة الحكومة الايرانية في اطلاق الجنود السوفييت المعتقلين لدى الاحزاب الافغانية ، وكذلك تحسين علاقاتها بالدول الاسلامية (35) .

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه اخذت الولايات المتحدة بتخويف روسيا الاتحادية من ايران وخصوصا وان موسكو ادركت خطورة انتشار النفوذ الايراني في جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز الاسلامية ، لذلك فان العلاقات بين الطرفين تراجعت خلال تلك الفترة (36) .

اما بالنسبة لموقف روسيا الاتحادية من قرارات الامم المتحدة سنة 1997 الخاصة بنزع اسلحة الدمار الشامل من العراق ، فقد نجحت روسيا الاتحادية في التوصل الى اتفاقيات سلمية ما بين الطرفين وتم تفادي الهجوم الامريكي على العراق خلال تلك السنة(37) .

وطالبت ايضا بتخفيف العقوبات المفروضة على العراق وان يكون هناك اطار زمني لها وايدت تمديد العمل بالقرار (986) الخاص بـ (النفط مقابل الغذاء) وطالبت ايضا بزيادة كميات النفط العراقي المسموح بتصديرها ، ويرجع سبب مطالبتها بكل ذلك لمصالح اقتصادية لها في العراق سواء في حقل النفط او في مجال التسلح (38) .

ومع نهاية التسعينات شهدت العلاقات الايرانية الروسية تقاربا ملحوظا قام الرئيس الايراني (محمد خاتمي) بزيارة روسيا في مارس (2001) وكانت لهذه الزيارة علاقة خاصة اكدت عمق العلاقات القائمة بين الدولتين (39) . والتي شهدت خلال تلك المرحلة نموا مطردا في المجالات كافة اهمها :

1- قضية الاستفادة من موارد بحر قزوين : على الرغم من الخلافات بين الدولتين حول كيفية استغلال موارد بحر قزوين ، لكن خلال تلك الفترة جرت مناقشات حول الوضع القانوني الجديد الذي سيطبق على بحر قزوين بين الدول الساحلية الخمس(*) المطلة عليه ، وكانت وجهة نظر ايران تتفق وتساند الموقف الروسي فيما يتعلق باخفاء مبدا (قومية القطاعات الساحلية) مع ابقاء وسط البحر وثرواته ملكا للجميع وخاضعا للاستثمار المشترك ، حيث اكد هذا التوجه (مهدي صخري) مندوب ايران في شؤون بحر قزوين في سنة (2002) بقوله " ان ايران ونظرا للمصالح الشاملة

والبعيدة الامد تتفق مع وجهة النظر الروسية بشان تقاسم ثروات بحر قزوين ، وترى ان النظام المشاع افضل خيار لاكمال النظام القانوني بهذا المنبسط المائي الفريد "

2- التعاون الاقتصادي : حيث ان للدولتين اهتمامات اقتصادية مشتركة في تطوير انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين ، ففي تلك الفترة تم عقد عدة اتفاقيات بين الجانب الروسي والايراني بهدف زيادة التبادل التجاري بينهما ، وتم انشاء لجنة اقتصادية مشتركة لدفع وتنشيط التعاون الاقتصادي [40] .

3- توثيق التعاون التقني (التكنولوجي) : على الرغم من اهمية التفاهم والتعاون بين الدولتين على الصعيدين الاقتصادي والسياسي فان ابرز مجالات التعاون واكثرها اهمية يظل هو المجال التقني والعسكري ، فقد وقعت الدولتان في تلك الفترة اتفاقيتين الاولى : اتفاقية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، والثانية :تتعلق ببناء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية والمعروفة بمفاعل (بوشهر) وفي المجال العسكري فق شهد التعاون العسكري الايراني الروسي تطورا مطردا منذ عام (2000) حيث قام وزير الدفاع الروسي بزيارة ايران معلنا استئناف التعاون العسكري بين الدولتين ، فقد تم عقد عدة صفقات من الاسلحة الروسية لايران تقدر قيمتها بـ (7) مليار دولار خلال تلك السنة [41] .

اما بالنسبة للموقف الروسي من الحرب الامريكية على العراق سنة 2003 فكانت روسيا الاتحادية في البداية ضد الخيار العسكري في حل الازمة العراقية ، الا ان الموقف الروسي لم يبقى على الوتيرة نفسها وبدا ذلك من خلال التصريح الذي ادلى به الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في 30 / كانون الاول / 2002 قائلا " ان الايام تعطينا مع الاسف ذريعة للقلق " غير ان الموقف الروسي بدا واضحا بما لا يقبل الشك اثر زيارة رئيس الوزراء الايطالي الى موسكو قادما من واشنطن فبعد اللقاء بين (بوتين) ورئيس الوزراء الايطالي تغيرت اللهجة الروسي حيث اعلن بوتين خلال مؤتمر صحفي قائلا " ان استخدام القوة ضد العراق هي حالة استثنائية واننا لا نستبعد صدور قرار من مجلس الامن يجوز استخدام القوة ضد العراق "وان العراق يتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية ، وعلى العراق التعاون مع المفتشين .

وبذلك فقد تغير الموقف السياسي الروسي تجاه الحرب على العراق وخاصة بعد ان صادقت على مشروع العقوبات الذكية الذي طرحته الولايات المتحدة الامريكية على مجلس الامن بهدف الحصول على مكاسب اقتصادية بعد احتلال العراق [42] .

وقد اخذت العلاقات العراقية الروسية بعد الاحتلال تشهد تطورا ايجابيا وبشكل متسارع واهم ابعاد هذا التطور موافقة الجانب الروسي على خفض الديون العراقية هذا من جهة والخطوة الثانية تاسيس اللجنة العراقية الروسية المشتركة والتي ستتم من خلالها اعادة النظر في كل العقود المتعلقة بالتعاون بما فيها العقود الجديدة التي يمكن ان تبرمها الحكومة العراقية مع الشركات الروسية على المجالات كافة ، وتوسيع مشاركة الشركات الروسية في مجال الطاقة واعادة اعمار العراق ، وخاصة وان روسيا الاتحادية تمتلك خبرة كبيرة في مجالات الطاقة سواء قطاع الغاز او قطاع النفط او الطاقة الكهربائية [43].

وبقى حجم التبادل التجاري بين العراق وروسيا الاتحادية بعد سنة 2003 بمستوى متواضع لم يتجاوز الـ (200) مليون دولار امريكي ، لكن العامين الاخيرين شهد قفزة كبيرة في حجم التبادل ليزدادا الى عشرة اضعاف ويصل الى (2) مليار و (200) مليون دولار ، علما ان تلك العقود لا تشمل عقود التسليح التي وقعت في الاعوام الاخيرة.

وقد تم في 19 – 20 / 3 / 2015 عقد اجتماع بين الجانبين العراقي والروسي حيث تم خلال تلك الاجتماعات الاتفاق على تفعيل اللجنة العراقية الروسية المشتركة وتحديد المجالات الرئيسية للتعاون بين الدولتين ومناقشة وتسوية الخلافات والمشاكل المعرقلة لعملها واستكمال التعديلات على مشروع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار وقدم الجانب الروسي ورقة عمل للتعاون في المجال الصناعي وتم الاتفاق على التحضير لعقد الدورة السادسة في بغداد في خريف 2015 [44] .

وقد شهدت العلاقات الايرانية الروسية تطورا كبيرا في مختلف المجالات بعد احتلال العراق حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التجارية بين الدولتين فضلا عن توطيد مجالات التعاون العسكري ،والتي اسست لشراكة استراتيجية بينهما [45].

من خلال ما تقدم يتضح بان المصالح السياسية والاقتصادية الروسية في العراق وايران تشكل الاساس في هذه العلاقات ، خاصة وان روسيا الاتحادية تسعى الى استعادة

دورها في الساحة الدولية وبذلك يشكل العراق وايران انسب الحلفاء لها ، خصوصا مع القدرات العسكرية والتقنية التي تمتلكها روسيا ويحتاجها كل من العراق وايران حيث يشكلان سوقا اقتصاديا مهما لروسيا لتصريف منتجاتها العسكرية والتقنية ، وكذلك رغبة روسيا الاتحادية في لعب دور مميز في منطقة الخليج العربي من خلال علاقتها بالعراق وايران معا ، وفي نفس الوقت تحاول روسيا مسك العصا من الوسط لتخلق توازنا لمصالحها بين العراق وايران من جهة ، والقوى الكبرى والمتمثلة بالولايات المتحدة والدول الاوربية من جهة اخرى بالشكل الذي لا يضر مصالحها ، وبذلك يكون مستقبل روسيا مع العراق وايران مرهونا بالمتغيرات الاقليمية والدولية ، هذا فضلا عن ما يملكه العراق وايران من امكانيات اقتصادية وثروات نفطية وموقع جيوبولتيكي في المنطقة.

4- الصين : ترتبط الصين بعلاقات قوية مع ايران والعراق والتي تمتد جذورها الى سنين عدة ، حيث يشكل هذا البعد التاريخي للعلاقات بين هذه الاطراف الثلاثة اهم اسس التعاون بينهما ، بدا من طريق الحرير الذي كان يربط عبر ممراته الطويلة بينهما ، وتتمحور اسس العلاقة بين الصين مع العراق وايران بمسائل الطاقة وتصدير النفط والغاز الى الصين والتجارة والاستثمار والتعاون العسكري بينهم .

بالنسبة لعلاقة العراق مع الصين فقد انطلقت مسيرة العلاقات سنة 1958 مع تغير نظام الحكم في العراق ، ولكن سرعان ما اصاب الجمود هذه العلاقات نظرا لعلاقة العراق القوية مع الاتحاد السوفييتي (سابقا) ، اذ لم تتطور هذه العلاقة كثيرا واقتصرت على بعض التعاملات الاقتصادية في ستينات القرن الماضي ، ومشاريع بنى تحتية [46] .

وخلال تلك الفترة احتفظت الصين بعلاقات طيبة مع نظام الشاه ، ومع سقوط نظام الشاه في ايران سنة 1979 استطاعت الصين تجاوز تلك المرحلة وبقيت العلاقات جيدة بين الطرفين بعد انتصار الثورة في ايران على الرغم من الاختلافات الايديولوجية بين الجانبين ، الا ان المصالح المشتركة دفعت الطرفين الى تجديد العلاقات فيما بينهم .

ومع اندلاع الحرب العراقية – الايرانية كان الموقف الرسمي للصين من الحرب هو الحياد مع اعترافها بعلاقة الصداقة والتجارة المستمرة مع الطرفين المتحاربين ، وفي اليوم التالي لنشوب الحرب رسم رئيس الوزراء الصيني (شوشيانج) الخطوط العريضة لموقف الصين من الحرب والمتمثلة بـ :

1- لم يكن النزاع في صالح أي من العراق وايران وينبغي ان تسوى النزاعات بين الدولتين سلميا عبر المفاوضات .
2- يجب الا تتدخل القوى العظمى في النزاع .
3- يجب الا يمتد القتال خشية ان يهدد سلام واستقرار منطقة الخليج العربي[47].

وعندما اعلن مجلس الامن في 28 / ايلول / 1980 قرارا بالاجماع دعا فيه العراق وايران الى (الوقف الفوري لاستخدام القوة وحل خلافاتها بالوسائل السلمية) صوتت الصين مع هذا القرار ، وكان المقصود من سياسة الحياد التي تبنتها الصين هو ان تحتفظ بعلاقات ودية مع كل من العراق وايران تبعا لمصالحها المشتركة مع كلا الطرفين ، الا ان موقف الحياد هذا لم يمنع الصين من الاستفادة من الحرب العراقية – الايرانية من خلال استثمار الازمة لبيع السلاح لطرفي الحرب ، حيث بلغت عقود مبيعات الاسلحة الى العراق نحو (5) مليار دولار [48] .

وكذلك الحال بالنسبة لايران حيث شكلت الصين مصدرا مهما واساسيا لتسليح ايران خلال فترة الحرب ، اذ كان المسؤولون الامريكيون يتهمون الصين وكوريا الشمالية معا بتوفير (40%) من امدادات الاسلحة الايرانية ، وبحلول سنة 1987 ارتفع هذا الرقم الى (70%) وهذا يشير الى تغلب المصلحة على الجانب المبدئي ، وخلال تلك الفترة بدا التعاون الصيني – الايراني في التوسع حين زار وفد اقتصادي ايراني بكين سنة 1982 ، لمناقشة العلاقات الاقتصادية والتجارية وتم ايضا التوقيع على اتفاقية تنص على زيادة اجمالي التجارة بين ايران والصين من (200) مليون دولار امريكي في سنة 1982 الى (500) مليون دولار لسنة 1985 ، فبسبب الحرب والعقوبات المفروضة على ايران وعزلها عن شركائها التجاريين التقليديين كانت ايران بحاجة الى شريك جديد والمتمثل بالصين ، وقد تم ايضا تعيين اول سفير لايران في بكين سنة 1982 [49] .

اما بالنسبة لموقف الصين من حرب الخليج الثانية سنة 1991 على الرغم من ان الصين لم تعارض الحرب الا انها اصرت على تبني موقف مستقل حيث امتنعت عن التصويت في مجلس الامن كما انها رفضت المشاركة مع قوات التحالف الدولي واعترضت عندما تجاوزت قوات التحالف مهمة تحرير الكويت الى دخول الاراضي العراقية ، وبعد نهاية الحرب طالبت بانسحاب القوات الاجنبية من المنطقة وترك دولها تنظم اوضاعها بانفسها [50] .

فان الصين كانت رافضة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية واستخدام الاجراءات السلمية والطرق الدبلوماسية لفض النزاعات ، حيث كانت الاستراتيجية الصينية في المرحلة التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي والحرب على العراق سنة 1991 تحاول التوفيق بين امرين :

الاول : هو مجاراة السياسة الامريكية حيال العراق سبيلا للمحافظة على مصالحها وعلاقاتها مع الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا .

الثاني : هو محاولة الصين الحفاظ على علاقاتها مع العراق ، وكذلك محاولة التاكيد على استقلالية السياسة الخارجية الصينية من خلال امتناع الصين عن التصويت على بعض القرارات [51] .

وفي اطار استمرار الحصار الاقتصادي على العراق وفرض العقوبات من مجلس الامن اعرب المندوب الصيني في مجلس الامن " اذا كان هناك واجبات على العراق فهناك واجبات على مجلس الامن نحو العراق " وقد رحبت الصين بقرار (النفط مقابل الغذاء) الذي وقعته الامم المتحدة مع العراق،والذي سعت الصين من خلاله الى اعادة علاقتها الاقتصادية العراق[52].

وقد شهدت العلاقات الايرانية – الصينية خلال تلك الفترة تقاربا ملحوظا وخصوصا ان موقف الصين من الحرب يتوافق مع مواقف ايران بان الغزو العراقي للكويت امرا غير مقبولا ، وعلى الولايات المتحدة الا تتدخل عسكريا لحل الازمة ، حيث كانت كل من ايران والصين تدركان ان الحملة العسكرية ضد العراق هي جزء من دوافع هيمنة اوسع لوضع الشرق الاوسط تحت السيطرة الامريكية ، حيث كان ذلك نقطة اتفاق بينهما ، لكن في سنة 1997 وقعت الصين اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية تنهي التعاون النووي الصيني مع ايران ومبيعات الصين لايران مع صواريخ (كروز) المتقدمة المضادة للسفن ، فقد وافقت الصين على تجميد التعاون مع المنشات النووية الايرانية التي لا تتضمنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهنا تراجعت العلاقات بين طهران وبكين بسبب الضغوط الامريكية على الصين [53] .

وفي سنة 1999 بدات العلاقات الايرانية الصينية تتحسن بسبب التدهور الحاد في العلاقات الصينية الامريكية خلال تلك السنة مما ساهم في تطور العلاقات بشكل اكبر حيث زار الرئيس الايراني (محمد خاتمي) الصين سنة 2000 ، وتم اعادة عمليات

التبادل العسكري بينهما سنة 2001 ، حيث زادت واردات الصين من النفط الايراني خلال سنة 2000 بمقدار (84%) على نسبة السنة السابقة ، وزادت الواردات النفطية بمقدار (55%) في سنة 2001 ، كما زاد اجمالي حجم التجارة الثنائية بين الدولتين بمقدار 73% سنة 2000 ، وكانت صفقة الاسلحة الصينية مقابل النفط الايراني مكونا رئيسيا في العلاقات الصينية – الايرانية المتجددة(54).

وعند الاحتلال الامريكي للعراق سنة 2003 تمثل الموقف الصيني من الغزو الامريكي بجانبين :

الاول : هو الموقف قبل الدخول الامريكي للعراق ، ففي سنة 2002 عندما تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار يطالب بتفويض من مجلس الامن لاستخدام القوة ضد العراق في حالة عدم قبوله وتعاونه مع فريق التفتيش الدولي ، فقد طالبت الصين بضرورة اعتماد التسوية السلمية والابتعاد عن استخدام القوة العسكرية ، حيث كان الموقف الصيني واضحا ، اذ ركز على مسالة احترام سيادة العراق من الولايات المتحدة والدول الاخرى لذلك عدت الصين الهجمات العسكرية واستخدام القوة انتهاكا لسيادة العراق .

الثاني : هو الموقف من الاحتلال الامريكي للعراق ، فعندما قامت القوات الامريكية بدخول العراق سنة 2003 كان الرد الصيني فوريا ، اذ اصدرت وزارة الخارجية الصينية في اليوم نفسه بيانا اوضحت فيه عن رفضها للحرب الامريكية على العراق ودعت الادارة الامريكية لوقف اطلاق النار .

حيث كان الموقف الصيني يتمحور حول ضرورة عودة الموضوع العراقي الى الامم المتحدة من اجل اعادة الاعتبار الى المنطقة الدولية والى سلطة مجلس الامن لتسوية الامور(55).

وقد سعت الصين بعد احتلال العراق الى تطوير علاقتها معه بشكل كبير ، بحيث تطورت بشكل متسارع بدءاً من قيام الصين بافتتاح سفارتها في بغداد سنة 2004 ودعم النظام السياسي الجديد في العراق ، وتقديمها مساعدات مادية وفنية له ، ودعوة المسؤولين العراقيين لزيارة الصين وتم في سنة 2007 توقيع خمسة اتفاقيات بين العراق والصين تضمنت :

1- حل المشاكل المتعلقة بالعقود النفطية بين الشركات النفطية الصينية والحكومة العراقية.
2- الغاء (80%) من ديون العراق المستحقة للصين والبالغة (8,5) مليارات دولار .
3- تعزيز التعاون ما بين وزارة الخارجية العراقية مع وزارة الخارجية الصينية .
4- تعزيز التعاون في المجالين الاقتصادي والفني .
5- توفير برامج تدريبية للكوادر الوظيفية العراقية .

وقد اخذت الاتفاقيات حيز التنفيذ بين الجانبين وتم ايضا احياء اتفاقية حقل الاحدب سنة 2008 بعد ان تم توقيعها سنة 1997 ، وقد وصل عدد الشركات الصينية المستثمرة في العراق بنهاية عام 2011 حوالي (108) شركة استثمارية في قطاعات الطاقة والكهرباء والمواصلات والاتصالات ، وتم تعزيز التبادل التجاري ما بين الدولتين ليرتفع من (2,5) مليار دولار في المدة ما بين (2004 – 2009) مليار دولار خلال 2011، ثم الى اكثر من (17) مليار دولار في سنة 2012 ، وواصل التبادل التجاري ارتفاعه ليصل الى (24) مليار دولار سنة 2013 بلغت قيمة الصادرات الصينية للعراق خلال سنة 2013 ما يقارب (7) مليار دولار ، وقد وصل حجم التبادل التجاري بين العراق والصين سنة 2014 الى (28) مليار دولار ، اما بالنسبة لصادرات النفط فقد صدر العراق الى الصين ما يقارب (280) الف برميل يوميا خلال سنة 2011 و (300) الف برميل يوميا في 2012 و (500) الف برميل يوميا في سنة 2013 و (850) الف برميل يوميا في سنة 2014 ، وهذا ما يجعل العراق يحتل المرتبة الثانية بعد السعودية في قائمة مصدري النفط للصين [56] .

اما بخصوص علاقة الصين مع ايران بعد 2003 فقد شهدت تطورا كبيرا حيث تم توقيع اتفاقية بين الجانبين في طهران مع نهاية 2004 في مجال الطاقة بقيمة (70) مليار دولار ، وتنص هذه الاتفاقية على التعاون المشترك بين ايران والصين في مجالات النفط والغاز والبتروكيمياويات وتعزيز التعاون الثنائي في قطاع الطاقة على المدى البعيد وتشكيل لجنة مشتركة للتعاون النفطي والغازي ، واستنادا الى هذه الاتفاقية تقوم شركة النفط الحكومية الصينية (سايتوبك) بشراء (10) ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال (L . N . G) سنويا من ايران على مدى 25 عاما ، كما تتولى شركة سايتوبك الصينية

مشروع تطوير حقل (ياداوران) النفطي في ايران مقابل شرائها (150) الف برميل من النفط يوميا على مدى 25 عاما وباسعار السوق السائدة [57] .

اما بالنسبة لموقف الصين من الازمة النووية الايرانية فانها تؤيد الحق القانوني لايران بالبحث والتطوير النووي لاغراض سلمية ، اذا كان ذلك يتطابق مع اتفاقية عدم الانتشار النووي ، فهي تؤيد حل النزاع النووي الايراني عن طريق الحوار والتشاور في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتعارض الصين أي تهديد عسكري ضد ايران ، باعتبار ايران شريك اقتصادي مهم للصين وخصوصا في مجال الطاقة [58] .

- يتضح مما تقدم بان علاقة الصين مع العراق وايران هي علاقة قائمة على اساس المصالح الاقتصادية باعتبار العراق وايران يشكلان سوقا كبيرا لتصريف منتجاتها المقدرة (وكذلك هما اهم مصدرين لتزويدها بما تحتاجه من الموارد النفطية اللازمة لاستمرار عجلة اقتصادها المتنامي ، في الوقت الذي يشهد فيه العالم بروز دورها في الساحة الدولية كقوة لا يمكن الاستهانة بها وذات تاثير على مجريات الاوضاع التي تشهدها المنطقة .

المصادر

(1) حسين حافظ وهيب ، العلاقات الايرانية الامريكية وتاثيرها على الامن الوطني العراقي ، مجلة دراسات دولية ، العدد (38) ، 2010 ، ص23 ، وكذلك ايضا : محمود مونشيبوري ، العلاقات الامريكية – الايرانية نحو تبثي ، واقعية جديدة ، سلسلة محاضرات الامارات ، ط1 ، 2010 ، ص34 .

(2) شهد نجاح عبد الوهاب ، العلاقات العراقية الهندية (دراسة في الجغرافية السياسية) ، مصدر سابق، ص151 .

(3) حسين علي فليح ، اثر السياسة الامريكية في الحرب العراقية الايرانية (1980 – 1988) دراسة تاريخية، مصدر سابق ، ص206 – 207 .

(4) حسين علي فليح ، اثر السياسة الامريكية في الحرب العراقية الايرانية (1980 – 1988) دراسة تاريخية، مصدر سابق ، ص207 – 208 . وكذلك ايضا : طلال عتريسي ، الجمهورية الصعبة : ايران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الاقليمية، دار الساقي ، ط1، بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص53-54 .

(5) روبرت سنايدر ، الولايات المتحدة الامريكية وايران : تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما ، سلسلة محاضرات الامارات ، العدد (69) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2003 ، ص15.

(6) داود هاشم داود ، ملامح الاستراتيجية الامريكية في العراق ، الملف السياسي ، العدد (42) ، 2008 ، ص3-6 .

(7) بهاء عدنان يحيى السعيري ، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث 11/ايلول 2001، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ط1، بغداد ، 2012 ، ص123 . وكذلك ايضا: تشاس فريمان (الابن) واخرون ، ايران والعراق ، دراسات عالمية ، العدد (48) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2003 ، ص9-14 .

(8) نبيل محمد سليم ، العراق والولايات المتحدة : الصراع في اطار مشروع القرار البريطاني الامريكي وما بعده ، قضايا سياسية ، العدد (1) ، 2002 ، ص107 .

(9) طلال عتريسي ، الجمهورية الصعبة : ايران في تحولاتها الداخلية وسياستها الاقليمية ، مصدر سابق ، ص55-56 .

(10) نبيل محمد سليم ، العراق والولايات المتحدة ... ، المصدر نفسه ، ص107 – 113 .

(11) طالب حسين حافظ ، تطور الاستراتيجية الامريكية في العراق (2003 – 2007)، مجلة دراسات دولية ، العدد (36 ، 2008) ، ص227 ، وللمزيد ينظر: جر يجوري جوز الثالق ، السياسة الامريكية تجاه العراق ، سلسلة محاضرات الامارات ، العدد (63) ، 2003 ، ص24-25 .

(12) سرمد عبد الستار امين ، ايران والولايات المتحدة العلاقات والازمة ومشاهد المستقبل ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد (120) ، 2012 ، ص19-26 ، للمزيد ينظر: وجدان فريق عناد ، الموقف الايراني تجاه السترانيجية الامريكية في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد (36) ، 2008 ، ص95-97 .

(13) سرمد العبيدي ، تطور العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الامريكية بعد انسحاب القوات الامريكية ، الملف السلمي ، العدد (109) ، 2012 ، ص4-7 . للمزيد ينظر: عادل الجبوري ، الانسحاب الامريكي من العراق بين الارقام المعلنة والحقائق المخفية ، مجلة الوحدة ، العدد (338) ، 2012 ، ص62-7 .

(14) بو زيدي يحيى ، الاتفاق النووي والنفوذ الايراني في الشرق الاوسط ، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/8/7 ، بحث منشور على الموقع : www.aljazeera.net .

(*) تاسيس الاتحاد الاوربي سنة 1949 بأسم المجموعة الاوربية مكون من ستة دول تعتبر هي المؤسسة له وهي كل من (فرنسا – المانيا – المملكة المتحدة – هولندا – لوكسمبورغ – بلجيكا) وفي سنة 1992 تحول الاسم الى الاتحاد الاوربي بعد ان انضمت اليه العديد من الدول من جميع قارة اوربا وهي (ايطاليا 0 الدنمارك – ايرلندا – اليونان – اسبانيا – البرتغال – السويد – النمسا – فلندا – استونيا – التشيك – سلوفاكيا- قبرص – المجر – بلغاريا – رومانيا – لاتفيا – لتوانيا – مالطا – واخرهم (كرواتيا) التي انضمت سنة 2013 ، وبذلك اصبح يضم (28) دولة وهناك دول مرشحة للانظمام وهي (تركيا – الجبل الاسود – مقدونيا – ايسلندا – صربيا – البانيا) .

(15) عبد القادر محمد فهمي ، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الاقليمية ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1990 ، ص348 .

(16) فؤاد مطر واخرون ، موسوعة حرب الخليج ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1994 ، ص88 .

(17) تاج الدين جعفر الطائي ، استراتيجية ايران اتجاه دول الخليج العربي ، مصدر سابق ، ص267 .

(18) سهلية عبد الانيس محمد ، العلاقات الايرانية – الاوربية الابعاد وملفات الخلاف ، دراسات استراتيجية ، العدد (126) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2007 ، ص25-26 .

(19) السيد عوض عثمان ، مستقبل الحوار النقدي بين ايران والاتحاد الاوربي ، مختارات ايرانية ، العدد (53) ، 2004 ، ص43 . وكذلك ايضا : ضاري سرحان الحمداني ، سياسة ايران تجاه دول الجوار ، مصدر سابق ، ص57 – 59 .

(20) نزار عبد القادر ، ايران والقنبلة النووية الطموحات الامبراطورية ، مصدر سابق ، ص215 – 216 .

وكذلك ايضا: تاج الدين جعفر الطائي، استراتيجية ايران اتجاه دول الخليج العربي ، مصدر سابق ، ص265.

(21) سهيلة عبد الانيس محمد ، العلاقات الايرانية – الاوربية الابعاد وملفات الخلاف ، مصدر سابق، ص31-32 .

(22) ستار جبار الجابري ، موقف دول الاتحاد الاوربي تجاه الاستراتيجية الامريكية في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد (36) ، 2010 ، ص42 . وكذلك ايضا : حسن نافعة ، الاتحاد الاوربي والدروس المستفادة عربيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2004 ، ص256 .

(23) فيليب جوردن ، تعاظم دور الناتو في الشرق الاوسط الكبير ، دراسات ستراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، 2008 ، ص14-15 .

(24) ستار جبار الجابري ، موقف دول الاتحاد الاوربي تجاه الاستراتيجية الامريكية في العراق ، مصدر سابق ، ص44 .

(25) يردنو ترتري ، الازمة النووية الايرانية ، مجموعة مؤلفين ، في كتاب : هلال الازمات الاستراتيجية الامريكية – الاوربية حيال الشرق الاوسط الكبير ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1، 2006 ، ص42 – 44 . للمزيد ينظر: حميد حمد السعدون وعلي محمد حسين العامري ، الموقف الاوربي من الملف النووي الايراني ، (المانيا انموذجا) ، مجلة كلية التربية للبنات ، العدد (23) ، 2012 ، ص331 – 334 .

(26) تاج الدين جعفر الطائي ، استراتيجية ايران اتجاه دول الخليج العربي ، مصدر سابق ، ص272 .

(27) احمد خليل ارتيمتي ، العلاقات الثقافية بين دول الاتحاد الاوربي والعراق (بعد عام 2003) ، الحوار المتحدن ، العدد (4086) ، 2013/5/8 . وكذلك ايضا : علي الحاج ، سياسة دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ، لبنان ، 2005 ، ص157 .

(28) cooper ation Between , The European union and Iraq , Joint strategr paper , 2011- 2013 , p.45 .

(29) مالك مفتي ، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية ، دراسات عالمية ، العدد (27) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2004 ، ص17 .

(30) يشار فتحي جاسم العكيدي ، الموقف الروسي من الضغوط الامريكية على العراق (1991-2003) ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد (11) ، 2008 ، ص353 – 355 .

(31) علاء جبار احمد ، روسيا القصيرية وهدف العلاقة المميزة مع بلاد فارس ، المجلة السياسية والدولية ، العدد (13) ، 2009 ، ص135 .

(*) جمهورية مهاباد : تاسست في اقصى شمال غرب ايران حول مدينة مهاباد والتي كانت عاصمتها وكانت دولة قصيرة مدعومة سوفيتيا كجمهورية كردية انشات سنة 1946 ولم تدم اكثر من (11) شهر ، وللمزيد عن جمهورية مهاباد ينظر :

- The Repulic of Kurdistan : fifty years later , international Journal of Kurdish , 11 no 1 & 2 , 1997 .
- The Kurdish Repulic of 1946 , William Eagleton Jr. Landon : oxford university press , 1963 .

(32) محمد كامل محمد عبد الرحمن ، سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه (1921- 1941) ، مركز الدراسات الايرانية ، ط1، جامعة البصرة ، 1988 ، ص65 ، وكذلك ايضا : روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية (1941 – 1973) ، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي ، مركز دراسات الخليج العربي ، ط1 ، شعبة الدراسات الفارسية ، 2001 ، ص314 .

(33) وداد جابر غازي ، طبيعة العلاقات العراقية – الروسية (دراسة تاريخية وسياسية) ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العددان (20-21) ، 2006 ، ص219 . وكذلك ايضا : عبد الحميد الموسوي وعباس فاضل البياتي ، التفاهم الاستراتيجي الروسي الايراني وانعكاساته الاقليمية ، مجلة جامعة كركوك ، العدد (1) 2008 ، ص14-15 .

(34) بشار فتحي جاسم العكيدي ، الموقف الروسي من الضغوط الامريكية على العراق ، (1991 – 2003) ، مصدر سابق ، ص355- 360 .

(35) فهد مزبان فزار الخزار ، العلاقات الايرانية الروسية : التطورات الراهنة وافاق المستقبل ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد (8 – 9) ، 2008 ، ص40 .

(36) ظافر ناظم سلمان ، حول مستقبل الدور الايراني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (258) ، 2002 ، ص187 – 188 .
(37) شهد نجاح عبد الوهاب ، العلاقات الايرانية الهندية (دراسة في الجغرافية السياسية) ، مصدر سابق ، ص158 .
(38) وداد جابر غازي ، طبيعة العلاقات العراقية الروسية (دراسة تاريخية وسياسية) ، مصدر سابق،(223 – 224) .
(39) محمد سالم احمد الكواز ، موقف روسيا الاتحادية من تطورات الازمة النووية الايرانية ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية ، جامعة الموصل ، العدد (2) ، 2012 ، ص310 .
(*)الدول الخمس المطلة على بحر قزوين: (ايران– روسيا – اذربيجان – تركمانستان – كازاخاستان) .
(40) فهد مزبان فزار الخزار ، العلاقات الايرانية الروسية : التطورات الراهنة وافاق المستقبل ، مصدر سابق ، ص44 – 46 وكذلك ايضا : حارث قحطان عبدالله ومثنى فائق مرعي ، اهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الايرانية ، مجلة اداب الفراهيدي ، العدد (19) ، 2014، ص286 .
(41) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الايراني ، مجلة دراسات اقليمية، العدد (16) ، 2009 ، ص255 – 258 .
(42) بشار فتحي جاسم العكيدي ، الموقف الروسي من الضغوط الامريكية على العراق (1991 – 2003)، مصدر سابق ، ص365 – 367 .، وكذلك ايضا : بيداء محمد احمد ، العراق في الاستراتيجية الروسي ، مجلة ، المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (25) ، 2008 ، ص20 – 21 .
(43) احمد حسين شحيل ، السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد 2003 ، المجلة السياسية والدولية ، العدد (10) ، 2008 ، ص148 – 150 .
(44) وزارة الخارجية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم التنمية المستدامة ، ورقة الموقف الاقتصادي لروسيا الاتحادية لسنة 2015 ، بغداد ، العراق ، 2 .
(45) سعد الحمداني ، العلاقات الروسية – الايرانية 2003 – 2010 ، المجلة السياسية والدولية ، العدد (21) ، 2012 ، ص26 .
(46) احمد عبد الامير ، السياسة الصينية وكيفية التعامل مع الازمات الدولية (الازمة العراقية للفترة 1990 – 2003) انموذجا ، دراسات استراتيجية ، العدد (93) ، 2007 ، ص65 .
(47) جون جارفر ، الصين وايران شريكان قديمان في عالم ما بعد الامبريالية ، دراسات مترجمة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 ، ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، 2009، ص103.

(48) حيدر علي حسين ، العراق في الاستراتيجية الصينية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (25) ، 2008 ، ص28 – 29 .

(49) جون جارفر ، الصين وايران شريكان قديمان في عالم ما بعد الامبريالية ، مصدر سابق ، ص103 – 106 .

(50) نزار عبد المعطي زيدان ، العلاقات الامريكية – الصينية اوجه التقارب واوجه التباعد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (132) ، 1998 ، ص122 .

(51) كاظم هاشم نعمة ، الصين والهيمنة الامريكية ، دراسات استراتيجية ، العدد (2) ، 1996 ، ص24 – 25 .

(52)Mazoyngsh , China Dream in the Globl loges and Beyond contemporary late rational Relation , vol (3 , No (7) , July , 1999 , p. 72 .

(53) جون جارفر ، الصين وايران شريكان قديمان في عالم ما بعد الامبريالية ، مصدر سابق ، ص152 – 170 .

(54) محمد سالم احمد الكواز ، مسار العلاقات الاقتصادية الايرانية – الصينية المعاصرة وحدود مجالات التعاون (1979 – 2010) ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية ، مركز الدراسات الاقليمية ، العدد (1) ، 2014 ، ص462 – 462 . وكذلك ايضا : محمد سالم احمد الكواز ، الصين والبرنامج النووي الايراني ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية ، مركز الدراسات الاقليمية ، العدد (2) ، 2014 ، ص750 .

(55) محمد بن هويدن ، السياسة الصينية تجاه العراق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (167) ، 2007 ، ص90 – 93 .

(56) ابتسام محمد العامري ، العلاقات العراقية – الصينية بعد 2003 ، دراسات استراتيجية ، العدد (123) ، 2015 ، ص3 – 7 .

(57) حيدر عبد الواحد ناصر الحميداوي ، العلاقات الايرانية – الصينية (2001 _ 2006) ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد (14) ، 2011 ، ص56 – 57 .

(58) فهد مزبان فزار ، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الايرانية – الصينية ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد (15) ، 2012 ، ص8 .

Abstract

Affect the Iraqi-Iranian relations, some international powers, namely the United States of America and the European Union and the Russian Federation and China, each one of these powers certain foreign policy toward Iraq and Iran, and this policy is based on what corresponds to the interests of these powers which makes these international variables impact on the nature of the Iraqi-Iranian relations, so it has touched on the study of these international forces and their impact on the Iraqi-Iranian relations.